الاقتصاد الاسرائيلى بعد حرب أكتوبر

دكتور على لطفى *

مقـــــــدمة

تعتبر اسرائيل دولة صغيرة نسبيا اذ ان مساحتها لم تكن تتعدى ٢١ الف كيلو متر مربع قبل يونيو ١٩٦٧ ، ويبلغ عدد سكانها في الوقت الحالى ٣ر٥ مليون نسمة فقط . وتعتبر اسرائيل فقيرة الى حد ما فى مواردها الطبيعية فيما عدا ما تستخرجه من البحر الميت من بوتاس وفوسفات . وعلى الرغم من ان التربة الزراعية في اسرائيل تعتبر خصبة في بعض المناطق ، الا انها تعانى من مشاكل الرى وندرة المياه بصفة عامة .

ويتميز الاقتصاد الاسرائيلى بعدة خصائص أهمها انه اقتصاد منقول بمعنى انه يعتمد بصفة اساسية على تدفق راس المال الاجنبى سواء في شكل تعويضات او قروض او مساعدات او منح وهبات . فعلى الرغم من تحقيق بعض الانجازات الاقتصادية خلال التسعة والعشرين عاما الماضية ، الا ان الاقتصاد الاسرائيلى لم يتمكن من ان يتحرر من الاعتماد على راس المال الاجنبى .

اما الخاصية الثانية للاقتصاد الاسرائيلى فهى كونه اقتصادا عسكريا وهذا يعنى اعطاء الاولوية دائما للاعتبارات العسكرية ومقتضيات الامن الداخلى وبعبارة اخرى فانه يتم تخطيط الاقتصاد الاسرائيلى كله من اجل الحرب .

والخاصية الثالثة للاقتصاد الاسرائيلى هى اعتماده على الهجرة لتمويل قواه البشرية فلقد وصل عدد سكان اسرائيل الى حوالى اربعة امثال ما كان عليه عند قيامها ، ويمكن القول ان ٦٠٪ تقريبا من هذه الزيادة يرجع الى عامل الهجرة . ويلاحظ في هذا الصدد ان الزيادة في عدد السكان لا تمثل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلى ، بل على العكس من ذلك ، يمكن

(*) استاذ ورئيس قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس

اعتبارها من اهم دعائمه وركائزه ، لانها تمثل اضافة الى قوة العمل ، بعكس الزيادة الطبيعية للسكان التى تحمل الاقتصاد القومى اعباء المواليد الجدد حتى وصولهم الى سن العمل .

واذا كانت اسرائيل قد خاضت حتى اليوم اربعة حروب ، يمكن القول ان الحروب الثلاثة الاولى (١٩٤٨ – ١٩٥٦ – ١٩٦٧) كانت آثارها على الاقتصاد الاسرائيلى ايجابية الى حد بعيد ، ففى خلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ تم التوسع الاقليمى بمعدل قدره ٩ر٧٪ مما اتاح للاقتصاد الاسرائيلى فرصا هائلة تمثلت بالدرجة الاولى في استغلال موارد طبيعية وبشرية جديدة . لقد استفادت اسرائيل من السكان العرب في الضفة الغربية وغزة باعتبارهم منتجين يعملون في القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى ، وباعتبارهم في الوقت ذاته ، مستهلكين يمثلون اتساعا افقيا في حجم السوق امام المنتجات الاسرائيلية ، كما استفادت اسرائيل كذلك من الموارد الطبيعية وبصفة خاصة البترول والنحاس . هذا علاوة على زيادة دخل اسرائيل من السياحة نتيجة احتلالها للمناطق المقدسة . وبالاضافة الى ذلك ، فقد استفادت اسرائيل من حروبها الثلاثة الاولى نتيجة لزيادة المنح والمساعدات الأجنبية والقروض التى يزداد تدفقها على اسرائيل في ظروف الحرب والتوتر . ففى عام ١٩٥٦ ، بلغت مبيعات سندات اسرائيل في الخارج ٥ر٥٤ مليون دولار بينما كانت في العام السابق ٥ر٤٣ مليون دولار في العام اللاحق ٨ر٤٩ مليون دولار . وفي عام ١٩٦٧ ، في العام السابق ٩ر٩٠ مليون دولار وفي العام اللاحق ٥ر١٣٠ مليون دولار . وهكذا نرى كيف أن رقم مبيعات سندات اسرائيل في الخارج يقفز في عام الحرب عن رقم مبيعات العام السابق والعام اللاحق على حد سواء . وهناك اثر ايجابى آخر للحروب الثلاثة الأولى على الاقتصاد الاسرائيلى وهو زيادة تدفق الموارد البشرية على اسرائيل . فبمراجعة احصاءات الهجرة الى اسرائيل ، يتضح أن اكبر معدلاتها كانت في اعقاب الحروب الثلاثة الأولى وهذا يعنى زيادة عشرات الآلاف من الأيدى العاملة الماهرة والمدربة ممن تحملت البلاد الاجنبية خارج اسرائيل نفقات تعليمهم وتدريبهم حتى اصبحوا مؤهلين للعمل ، علاوة على انهم ينقلون اموالهم وثرواتهم الى اسرائيل .

واذا كان الاقتصاد الاسرائيلى قد حقق كل هذه الآثار الايجابية من

خلال حروبه الثلاثة الاولى ، فان ذلك يرجع الى اتباع اسرائيل لاستراتيجية الحرب الخاطفة من جهة وتملكها زمام المبادأة في الحرب من جهة اخرى علاوة على انتصارها العسكرى .

أما بالنسبة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد فقدت اسرائيل هذه الميزات الثلاث حيث طالت الحرب عن المعدل القصير الذى يمكن ان يتحمله الاقتصاد الاسرائيلى كما تملكت الدول العربية زمام المبادأة في الحرب ، علاوة على انتهاء الحرب بانتصار عسكرى للدول العربية . وازاء ذلك فقد كان من الطبيعى ان تكون آثار هذه الحرب على الاقتصاد الاسرائيلى سلبية الى حد بعيد .

ويتكون هذا البحث من أربعة فصول : ففى الفصل الاول تكلمنا عن عوامل تأثير حرب اكتوبر على الاقتصاد الاسرائيلى وفي الفصل الثانى تناولنا بالدراسة والتحليل آثار حرب اكتوبر على الاقتصاد الاسرائيلى . وقد استعرضنا في الفصل الثالث الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الاسرائيلية للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية لحرب اكتوبر . اما الفصل الرابع والاخير فقد خصصناه لدراسة مدى فعالية الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الاسرائيلية . هذا وقد أوردنا في نهاية البحث ملحقا احصائيا يتضمن أحدث البيانات عن الاقتصاد الاسرائيلى . الى جانب قائمة المراجع التى ورد ذكرها في هذا الحديث .

الفصل الأول

عوامل تأثير حرب اكتوبر على الاقتصاد الاسرائيلى

أولا : ضخامة النفقات العسكرية :

لقد تعودت اسرائيل في حروبها السابقة مع العرب على نوع معين من الحروب حيث تأخذ اسرائيل زمام المبادأة في حرب خاطفة . ولأول مرة في حرب اكتوبر ١٩٧٣ تواجه اسرائيل نوعا جديدا من الحروب لم يسبق لها ان تعودت عليه حيث أخذ العرب زمام المبادأة وطالت عن المعدل القصير ، كما واجهت اسرائيل لاول مرة جيوشا عربية منظمة واستراتيجية عسكرية على أعلى المستويات . وازاء ذلك فقد كان من الطبيعى أن تكون

اعباء هذه الحرب فادحة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى . وحتى نتبين مدى فداحة هذه الاعباء نسترشد بما اعلنه بنحاس سابير – وزير المالية الاسرائيلى في ذلك الوقت – حين قال ان بلاده قد انفقت خلال الايام الستة الاولى من حرب اكتوبر ١٩٧٣ ما يزيد عن ١٩٢٠ مليون دولار وان ساعة القتال الواحدة تكلف اسرائيل ما يزيد عن عشرة ملايين من الدولارات .

كذلك جاء في تحقيق اجرته جريدة لوموند الفرنسية عن حرب اكتوبر ١٩٧٣ « ان الحرب التى تخوضها اسرائيل على جبهتين تكلفها نحو مليار ونصف مليار ليرة اسرائيلية في اليوم الواحد ولقد وصل رقم الميزانية للسنة المالية الحالية (١٩٧٣) الى ٢٠ مليار ليرة ، ويكفى هذان الرقمان لتكوين فكرة عن الاعباء الضخمة التى تفرضها هذه الحرب على اسرائيل .. ان نفقات الحرب في ثلاثين يوما تعادل ميزانية اسرائيل في سنة »(١) وفي كتابه عن « الاقتصاد الاسرائيلى » يؤكد الدكتور ابراهيم عويس « ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى زيادة نفقاتها العسكرية بشكل لم يسبق له مثيل (٢) . فطبقا لارقام ميزانية عام ١٩٧٥/١٩٧٦ تم تخصيص مبلغ ٢٢٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية للأغراض العسكرية اى ما يمثل حوالى ٤٠٪ من اجمالى الميزانية الذى بلغ نحو ٥٦٫٣٠٠ مليون ليرة (اى حوالى ٩٣٠٠ مليون دولار) وهى اعلى نسبة انفاق عسكرى في العالم . ولعلنا نذكر في هذا الصدد ما اعلنه وزير المالية الاسرائيلى « ان الاسرائيليين سيدفعون ثمن حرب اكتوبر لعشر سنوات قادمة » . ولا شك ان تزايد النفقات العسكرية بهذه الصورة المخيفة بحيث اصبحت تمتص وحدها حوالى ٩٠٪ من حصيلة الضرائب يؤثر تاثيرا ضارا على الاقتصاد الاسرائيلى نتيجة عدم كفاية الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات .

ثانيا : التعبئة الشاملة

حينما فوجئت اسرائيل بحرب اكتوبر ١٩٧٣ كان عليها ان تتخذ فورا قرارا بالتعبئة الشاملة . والواقع ان التعبئة الشاملة في اسرائيل تعنى بالضرورة سحب حوالى ٣٠٪ من القوة العاملة المدنية من ميدان الانتاج

---

(١) Le Monde, 18 Octobre 1973

(٢) Dr. Ibrahim Oweiss : The Israeli Economy, a War Economy, George Town University Press, 1974, p. 15

لميدان المعركة (١) ومن الطبيعي ان يؤثر ذلك تأثيرا شديدا على الاقتصاد الاسرائيلي ، ولا سيما ان القوة العاملة في اسرائيل تعتبر مسئولة عن حوالى ٣٥٪ من الزيادة السنوية في الناتج القومي حيث يسهم راس المال والقدرة التنظيمية والمعرفة الفنية بالباقي وقدره ٦٥٪ (٢) وهكذا نرى كيف ان التعبئة الشاملة في اسرائيل تؤدى بالضرورة الى انخفاض الناتج القومي وخلق الطاقات العاطلة .

وقد لجات اسرائيل خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ الى تعويض سحب القوة العاملة من مجال الانتاج الى المجال العسكرى عن طريق الاحتياطى المدنى اى تشغيل النساء وتشغيل الذكور الذين تخطوا سن العمل الا أن الالتجاء الى هذا الاحتياطى لم يسمح بتعويض النقص في الانتاج لأن القوة العاملة الجديدة اقل كفاءة وانتاجية من القوة العاملة الاصلية .

ثالثا : مقاطعة العمال العرب العمل في المؤسسات الاسرائيلية :

تقدر القوة العاملة العربية بـ ١٠٠ الف نسمة في الاراضي المحتلة قبل ١٩٦٧ يعمل منهم حوالى ٥٠ الف عامل في المؤسسات الاقتصادية اليهودية بالاضافة الى ٥٠ الف عامل من الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ يعملون في النشاط الانتاجى الاسرائيلى . وخلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ توقف معظم هؤلاء العمال العرب عن العمل لسببين :

السبب الاول : هو تضامنهم مع الدول العربية واستجابة لتوجيهات المقاومة الفلسطينية .

اما السبب الثانى فهو خشية العمال العرب من الانتقام الاسرائيلى من جانب اليهود . لذلك فحينما اندلعت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، لم نعد نرى عشرات الالاف من العمال العرب الذين كانوا ياتون يوميا من الاراضي المحتلة للعمل في البناء والمصانع والحقول ولقد كان قطاع البناء هو اكثر القطاعات تأثرا بهذه المقاطعة من جانب العمال العرب وهو قطاع له اهمية خاصة بالنسبة للمهاجرين الجدد .

---

(١) دكتور يوسف صايغ : انتزاف اسرائيل نتيجة الصراع العسكرى ، شئون فلسطينية العدد ٤ ، سبتمبر ١٩٧١ ، مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت ص ٦١ .

(٢) دكتور عمرو محيى الدين : « الاقتصاد الإسرائيل وتحدى الحرب طويلة الأمد. جريدة الأهرام القاهرية . ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ .

رابعا : فرض الحصار المصرى ـ العربى على باب المندب :

كان الحصار المصرى ـ العربى على باب المندب عملا عسكريا ناجحا وكان في الوقت ذاته من العوامل الهامة التى اثرت على الاقتصاد الاسرائيلى حيث انه يعنى شل حركة العمل في ميناء ايلات ومدينة ايلات . فمن المعروف ان ايلات تعيش على اربعة عناصر هى : مناجم النحاس التى تستخدم حوالى ١٠٠٠ شخص ، بميناء ايلات الذى يعمل به حوالى ٨٠٠ عامل ، قطاع السياحة الذى يعول ما يقرب من ١٥٠٠ عامل ، قطاع البناء الذى يعتبر مصدر الدخل لحوالى ٧٠٠ عامل . والواقع أن النشاط الاقتصادى في مدينة ايلات وفي ميناء ايلات قد توقف تماما خلال فترة فرض الحصار . فحينما بدأ فرض الحصار ، كانت هناك ١٣ سفينة وصلت عشية الحرب وتم شحن معظمها وظلت راسية في الميناء في انتظار رفع الحصار . كما أن عددا من السفن التى كانت قد غادرت موانى جنوب افريقيا والشرق الاقصي قبل اندلاع الحرب في طريقها الى ايلات ، امرت بتغيير وجهتها الى حيفا واشدود في رحلة حول القارة الافريقية . وبالاضافة الى ذلك فان الحصار المصرى ـ العربى على باب المندب قد هدد بوقف تدفق البترول من ايران ، وحدوث نقص كبير في انتاج مناجم النحاس التى تقع بالقرب من ميناء ايلات . هكذا فان فرض الحصار المصرى ـ العربى على باب المندب قد ادى ـ الى جانب آثاره العسكرية ـ الى توقف النشاط الاقتصادى في مدينة ايلات وميناء ايلات وانتشار البطالة فيهما .

خامسا : الحظر الاقتصادى الافريقى :

لم يكد يمضي شهر واحد على حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، حتى اصدر المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية (التى تضم ٤٢ دولة) قرارا بفرض حظر اقتصادى شامل على اسرائيل حتى تمتثل لقرارات الأمم المتحدة التى تلزمها بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة دون اية شروط مسبقة . كما نص قرار منظمة الوحدة الافريقية كذلك على معاملة اسرائيل في هذا الشأن على درجة واحدة مع نظم الحكم الاستعمارية والعنصرية في القارة الافريقية ، والدعوة الى تشديد العزلة عليها في المجالات المختلفة ومن بينها المجالات الاقتصادية (١) .

---

(١) أحمد يوسف القرعى : القاطعة الأفريقية لإسرائيل ، المؤسسة الثقافية العالمية القاهرة ، ١٩٧٤ ص ١٩ .

ولا شك أن هذا الحظر الاقتصادى الشامل الذى فرضته الدول الافريقية قد أثر الى حد بعيد على الاقتصاد الاسرائيلى ويبدو ذلك بوضوح من تتبع السياسة الاقتصادية لاسرائيل التى تهدف الى توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الافريقية كبديل مرحلى للاسواق العربية . لقد قفزت الصادرات الاسرائيلية الى الاسواق الافريقية بشكل مدهش وزادت من ٣٠٠ الف دولار عام ١٩٥٣ الى ٤٧٫٥ مليون دولار عام ١٩٧١ واصبحت الصادرات الاسرائيلية الى افريقيا تتفوق على الواردات منها والتى بلغت ٣٠٫٢ مليون دولار في نفس العام . ولكن من المؤكد أن قرار المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية قد أدى الى انكماش حجم تجارة اسرائيل مع الدول الافريقية . (١)

سادسا : استرداد مصر لحقول البترول في سيناء :

تمخضت حرب يونيو ١٩٦٧ عن احتلال اسرائيل لسيناء ، وقد شمل هذا الاحتلال حقول البترول المعروفة باسم « منطقة أبو رديس » (٢) وفي خلال الفترة من يونيو ١٩٦٧ حتى اكتوبر ١٩٧٣ ، حصلت اسرائيل على حوالى ٣٥ مليون طن من بترول سيناء ، استخدمت الجزء الاكبر منها في سد احتياجاتها البترولية ، كما قامت بتصدير الباقى عن طريق مصب عسقلان البحرى . واذا كانت الولايات المتحدة قد تعهدت بضمان حصول

---

(١) The Time News Magarine Dec. 1974

(٢) حقل أبو رديس الذى يحمل اسم المنطقة ما هو إلا حقل صغير إذا ما قورن بالحقول المنتجة فهناك حقل أبو رديس وحقل بدر وهما يضمان ١٤ بئراً وتنتج كلها من طبقة بترولية واحدة وهناك حقل تيران وهو يضم ٧ آبار تنتج من طبقتين حاملتين للبترول . وهناك حقل غارداللى لم تكن إمكانياته قد تحددت بعد حتى يونيو ١٩٦٧ وكان به وقتذاك بئر واحد . أما حقل بلاعيم بحرى فهو يضم ١٩ بئرا تنتج من ثلاث طبقات بترولية ، وهو أول حقل بترول بحرى اكتشف فى مصر . وهناك حقل بلاعيم برى الذى يضم أكثر من ١٠٠ بئر ، وقد اكتشف عام ١٩٥٤ ، وبلغ إنتاجه عام ١٩٧٢ حوالى ٤٤ ألف برميل يوميا ، كما قدر الاحتياطى البترول المتوفر فيه فى نهاية عام ١٩٧٢ بنحو ٢٨٦ مليون برميل . وبالإضافة إلى البترول ، تضم منطقة أبورديس معسكرا يتسع لحوالى ١٥٠٠ فردا ، ومدينة سكنية تكلفت حوالى ٥ مليون جنيه مجهزة بالمياه والكهرباء والمرافق الأخرى ، وكانت هذه المدينة جاهزة تماما للسكنى قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ مباشرة وتتسع لحوالى ١٥٠٠ فردا حيث أنها تضم ١٨٠ فيلا أنيقة. ومن مفارقات القدر أنه فور انتهاء بنائها وتشطيبها وإعدادها للسكن ، جاءت كارثة ١٩٦٧ ومنها وقوع منطقة الحقول فى الأسر الإسرائيلى .

اسرائيل على احتياجاتها البترولية علاوة على دفع تعويض نقدى فان فقد اسرائيل لحقول ابو رديس يعنى تهديد استقلالها في مجال امدادات الطاقة وهذا هو راى بعض خبراء جهاز الامن الاسرائيلى .

الفصـــل الثـــانى

آثار حرب اكتوبر على الاقتصاد الاسرائيلى

كان للعوامل السابقة آثار بعيدة المدى على الاقتصاد الاسرائيلى ويكفى ان نذكر في هذا الصدد ما قاله « يهوشيا رابينوفتش » وزير المالية الاسرائيلى في ديسمبر ١٩٧٥ موجها حديثه الى الشعب الاسرائيلى « عليك ان تستيقظ وتعى ما حدث لهذه الدولة خلال السنتين الأخيرتين منذ حرب كيبور .. دعنا نواجه الحقيقة ، فعلينا جميعا ان نخفض مستوى معيشتنا » (١) .

وفيما يلى دراسة تحليلية لآثار حرب اكتوبر على القطاعات والانشطة المختلفة للاقتصاد الاسرائيلى :

اولا : النـــاتج القـــومى :

كان من المفروض طبقا للخطة الاقتصادية الاسرائيلية ان ينمو الناتج القومى الاجمالى خلال عام ١٩٧٣ بمعدل ٩٪ ليصل الى ٣١ مليار ليرة . ولكن وعلى الرغم من أن الحـرب لم تبدأ الا في شـهر اكتوبر ، فان الناتج القومى الاجمالى لم يصل الا الى ٢٩ مليار ليرة فقط وبمعدل نمو قدره ٦ر٣٪ ومعنى ذلك أن الناتج قد انخفض بحوالى ٢ مليار ليرة عما كان مستهدفا . وحتى يتضح هنا مدى تأثير حرب اكتوبر ، يكفى ان نذكر ان الناتج القومى الاجمالى قد زاد خلال عام ١٩٧٢ بنسبة ٢ر١٠٪ .

---

(١) You must make up and realise what has happened to this nation in the two years since the Yom kippur. war .. Let's face it : We must all drop to a lower standard of living», Yehoshua Rabinofitz, finance Minister. See : Mark Brumonski and Israel Singer : « Israel and the Palestinian; Time for decision» in Israel Horizons, Volume 24, N. 5, May 1976, p. 29, New York.

أما بالنسبة لعام ١٩٧٤ ، فان معدل نمو الناتج القومى الاجمالى لم يزد عن ٤ر٤٪ (١) ويرجع ذلك الى عدم كفاية الاستثمارات حيث انخفضت بنسبة ١٥٪ عن مستواها عام ١٩٧٣ (٢) . وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الاجنبية الخاصة حيث انخفضت بنسبة ٤٥٪ خلال التسعة شهور الاولى لعام ١٩٧٤ (٣) .

وبالنسبة لعام ١٩٧٥ ، فقد انخفض حجم الاستثمارات الخاصة بنسبة ١٠٪ كما ان الاستثمارات العامة انخفضت بنسبة ١٠٪ خلال التسعة شهور الاولى (٤) . ولا شك ان هذا الانخفاض في حجم الاستثمارات قد ادى الى انخفاض كبير في معدل نمو الناتج القومى الاجمالى لعام ١٩٧٥ .

اما عن السنوات التالية فاننا نسترشد بالتقرير الذى اعدته هيئة التخطيط الاقتصادى لمجلس وزراء اسرائيل والذى يغطى الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ . فقد جاء في هذا التقرير ان الخطر الحقيقى الذى يتهدد الاقتصاد الاسرائيلى هو حدوث ركود اقتصادى بسبب ارتفاع معدلات البطالة . وتنبأت هيئة التخطيط ان تصل معدلات البطالة الى ٥٪ خلال عام ١٩٧٦ ثم ٦٪ خلال عام ١٩٧٧ . ولا يتوقع المسئولون في هيئة التخطيط اية زيادة في الاستهلاك حتى عام ١٩٨٠ حينما ترتفع الديون الاجنبية من حوالى ٦ مليار دولار الى مايقرب من ١٠ مليار دولار ، ومن المتوقع ـ طبقا لما جاء في التقرير المذكورة ان يتزايد الناتج القومى بمعدلات ضعيفة نسبيا خلال السنوات الثلاث القادمة حيث ينتظر ان تكون هذه المعدلات كما يلى : ٤ر٣٪ عام ١٩٧٥ (بالاسعار الحقيقية) ٤٪ عام ١٩٧٦ ، ٥٪ عام ١٩٧٧ (٥) .

---

(١) مجلة الأرض ، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، العدد ٢١ ، السنة الثانية ، ص ١٩ .

(٢) Industry and Commerce, Dec., 1973

(٣) Israeli Economist, November 1974

(٤) Israeli Economist, March-April, 1975

(٥) السيد عليوه : « الاقتصاد الإسرائيلى بعد عامين من حرب اكتوبر » الأهرام الاقتصادى العدد ٤٨٣ ، أول أكتوبر ١٩٧٥ القاهرة ، ص ١٢ .

ثانيا ـ ميزان المدفوعات

على الرغم من ان السلطات الاسرائيلية قد اجرت تسعة تخفيضات في قيمة الليرة منذ حرب اكتوبر حتى اليوم ـ كما سنرى ذلك تفصيلا فيما بعد ـ الا ان العجز في ميزان المدفوعات قد استمر خلال هذه الفترة بل واتجه نحو التزايد (١) . فقبل حرب اكتوبر ، كان العجز في ميزان المدفوعات ١ر١ مليار دولار عام ١٩٧٢ ارتفع الى ٤ر٢ مليار دولار عام ١٩٧٣ ، ثم قفز الى ٤ر٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ (٢) ثم قفز مرة اخرى عام ١٩٧٥ ليصل الى حوالى ٤ مليار دولار . ويرجع هذا العجز الكبير والمتزايد في ميزان المدفوعات الى عدة اسباب ناتجة عن حرب اكتوبر اهمها زيادة النفقات العسكرية ، وزيادة الواردات من السلع لتعويض النقص في الانتاج المترتب على التعبئة الشاملة . (٣) .

ثالثا ـ العبء الضريبى

ازاء الاوضاع الاقتصادية المتدهورة نتيجة لحرب اكتوبر ، اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى رفع اسعار بعض الضرائب القائمة وفرض انواع جديدة من الضرائب مما ادى الى زيادة العبء الضريبى على المواطنين . وليس ادل على ذلك من ان اسرائيل التى كانت تحتل عام ١٩٦٧ المركز الثانى عشر في ترتيب دول العالم من حيث العبء الضريبى اصبحت اليوم تحتل المركز الاول من دول العالم من حيث العبء الضريبى حيث اصبحت الضرائب والدمغات الاجبارية تمثل حوالى ٦٢٪ من الدخل القومى .

رابعا ـ الهجرة

تدهورت اوضاع الهجرة الى اسرائيل بسبب حرب اكتوبر ١٩٧٣ تدهورا شديدا . فقد اعلن المكتب المركزى للاحصاء في اسرائيل ان عدد

---

(١) Document of International Monetary Fund, SM/171

(٢) Israeli Economist, March 1974, March-April 1975

(٣) ليل كرم الدين : أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيل « دراسة ميدانية أصدرتها الإدارة العامة للإعلام بجامعة الدول العربية » تقرير رقم ٥٩ القاهرة اكتوبر ١٩٧٣ ، ص ١٠ .

النازحين عام ١٩٧٣ بلغ نحو ١٣ الفا . وان معدل الهجرة النازحة بلغ قمته في اواخر العام . بينما انخفضت ارقام المهاجرين الى اسرائيل خلال يناير ١٩٧٤ عن مثيلاتها في يناير ١٩٧٣ ، كذلك سجلت ارقام هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل في الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٧٤ انخفاضا بنسبة ٢٥٪ عن مثيلاتها عام ١٩٧٣ . وفي ابريل ١٩٧٤ وصل الانخفاض الى نسبة ٥٠٪ وتدل الاحصاءات على ان عام ١٩٧٤ قد شهد انخفاضا في الهجرة الى اسرائيل بنسبة ٤٠٪ اذا ما قورن بعام ١٩٧٣ ، وفي منتصف عام ١٩٧٥ ، اذاعت الوكالة اليهودية تقريرا عن حركة الهجرة الى اسرائيل جاء فيه ان عدد المهاجرين الى اسرائيل قد انخفض من ٥٦ الفا عام ١٩٧٢ الى ٣٢ الفا عام ١٩٧٤ كما تدل الارقام التى وردت في تقرير الوكالة اليهودية على انخفاض كبير في عدد اليهود الامريكيين المهاجرين الى اسرائيل ، ففى اعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ كان عدد اليهود الامريكيين المهاجرين الى اسرائيل يصل الى حوالى سبعة الاف شخص سنويا ، اما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد انخفض هذا العدد الى حولى الفى شخص فقط . واخيرا فقد اعلن المكتب المركزى للاحصاء في اسرائيل ان الهجرة المضادة (النزوح من اسرائيل) قد بلغت خلال الفترة من سبتمبر ١٩٧٦ حتى سبتمبر ١٩٧٧ حوالى ١٧ الف شخص وهو رقم قياسي لم يسبق له مثيل في تاريخ اسرائيل .

خامسا : صناعة البناء

اصيبت صناعة البناء ـ وهى صناعة رئيسية في اسرائيل ولها اهميتها الحيوية ولا سيما بالنسبة للمهاجرين الجدد ـ بتوقف شبه كامل خلال ايام القتال ولعدة شهور بعدها . ويرجع ذلك الى عدة اسباب اهمها : عدم توافر الوسائل اللازمة لنقل العمال ومواد البناء حيث استولى الجيش الاسرائيلى على معظم وسائل النقل لاستخدامها في نقل الجنود والذخائر ، توقف العمال العرب عن العمل وهم يمثلون نسبة كبيرة من عمال البناء في اسرائيل ، تجنيد العمال اليهود حيث يعمل بعضهم في صناعة البناء . وفي هذا الصدد كتبت صحيفة هآرتس الاسرائيلية تقول انه قد طرأ تأخير كبير على تسليم المساكن لاصحابها حيث ان شركات البناء لم تتمكن من تنفيذ تعهداتها لان الحرب شلت تقريبا كل اعمال البناء .

سادسا : السياحة :

اصيبت صناعة السياحة ـ وهى مصدر رئيسي للنقد الاجنبى في اسرائيل بخسائر فادحة حيث تناقص عدد السائحين ومن ثم تناقص دخل الدولة من النقد الاجنبى . ويكفى ان نذكر في هذا الصدد ما قاله هانوخ جيفتون مدير عام السياحة في اسرائيل خلال شهر نوفمبر ١٩٧٣ « لقد فقدنا ٥٠ الف سائح خلال شهر اكتوبر وحده ، وهذا يعنى اننا خسرنا ٢٠ مليون دولار من العملات الاجنبية » (١)

سابعا : التضـــــخم

كان من آثار حرب اكتوبر كذلك ارتفاع معدلات التضـــخم في اسرائيل . واذا كان العالم اجمع قد شهد تضخما خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ فان معدلات التضخم في اسرائيل كانت اعلى بكثير من اى دولة اخرى سواء في الدول المتقدمة او النامية . ففى عام ١٩٧٤ بلغ معدل ارتفاع الاسعار في اسرائيل ٥٨٪ (٢)

وفي عام ١٩٧٥ زادت الاسعار بنسبة ٣٩٪ ، وفي عام ١٩٧٦ بلغت نسبة التضخم في اسرائيل حوالى ٤٢٪ . واذا كان هذا هو المتوسط العام لارتفاع الاسعار ، فان اسعار بعض السلع الاساسية قد ارتفعت بمعدل اعلى من ذلك بكثير كما هو الحال مثلا بالنسبة للارز والسكر والزبد والكيروسين (٣) وتجدر الاشارة هنا الى ان ارتفاع اسعار هذه السلع وغيرها لا يرجع الى زيادة الطلب بقدر ما يرجع الى الزيادة التى طرات على رسوم الانتاج ورسوم الاستيراد . والواقع أن هذه الازمة التضخمية قد افرزت بدورها آثارا سيئة على الاقتصاد الاسرائيلى حيث ساعدت على زيادة العجز في ميزان المدفوعات كما ادت الى انتشار الاضرابات للمطالبة برفع الاجور مما اثر بدوره على الانتاج .

وحتى نتبين مدى تأثير ارتفاع الاسعار على المواطنين في اسرائيل ، يكفى ان نذكر انه في عام ١٩٦٨ ، كانت الاسرة الاسرائيلية متوسطة

---

(١) Newsweek, 15. 11. 1973.

(٢) Israeli Economist, March-April, 1975.

(٣) ارتفعت أسعار هذه السلع بنسب تتراوح بين ٨٠–١٥٠٪ خلال عام ١٩٧٤ .

الحال تنفق حوالى ٩١٠ ليرة اسرائيلية (ما يعادل ٢٤٢ دولارا في ذلك الوقت) على ضروريات المعيشة الاساسية كل شهر ، وفي عام ١٩٧٥ ارتفع هذا الرقم الى ٣٨٧٠ ليرة (ما يعادل ٦٣٠ دولارا امريكيا) .

ثامنا : الاستهلاك الخاص

كان من الطبيعى ان تؤدى حرب اكتوبر ، ولا سيما ازاء الارتفاع الشديد في الاسعار ، الى ضعف معدل زيادة الاستهلاك الخاص . وهذا ما حدث بالفعل حيث تدل الاحصاءات على ان معدل زيادة الاستهلاك الخاص لم يزد عن ٣٪ سنويا خلال أعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . فاذا اخذنا في الاعتبار معدل تزايد السكان ، فمعنى ذلك ان متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص لم يزد على الاطلاق خلال أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥اما بالنسبة لعام ١٩٧٦ فاننا نجد أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك قد نقص بنسبة ٣٪ عما كان عليه عام ١٩٧٥ .

الفصل الثالث

الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الاسرائيلية للتخفيف من الآثار الاقتصادية لحرب اكتوبر

راينا في الفصل السابق ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد تركت بصماتها واضحة على الاقتصاد الاسرائيلى . والواقع ان الحكومة الاسرائيلية لم تقف مكتوفة الايدى ازاء ذلك ، وانما سارعت منذ اليوم الاول لاندلاع الحرب وطوال العامين الماضيين باتخاذ عدد من الاجراءات في محاولة للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية لحرب اكتوبر . ويمكن تقسيم هذه الاجراءات الى مجموعتين : مجموعة من الاجراءات السريعة التى اتخذتها الحكومة اثناء الحرب وفقا لما يسمى « انظمة الطوارىء » ومجموعة اخرى من الاجراءات التى تم اتخاذها من نوفمبر ١٩٧٣ حتى اليوم . وفيما يلى نتناول هذه الاجراءات بالدراسة والتحليل :

اولا ـ الاجراءات السريعة اثناء الحرب

١ ـ تكليف الحكومة بنك اسرائيل بطبع مبالغ كبيرة من الليرات وطرحها للتداول لتغطية جزء من النفقات الباهظة التى كان على الحكومة

مواجهتها بسبب الحرب . والواقع انه لا توجد اية احصاءات رسمية عن مقدار هذه المبالغ حيث انه وفقا لانظمة الطوارىء التى سنتها الحكومة يحظر نشر اية ارقام عن حجم دين الحكومة لبنك اسرائيل نتيجة التغطية التضخمية (١)

٢ ــ زيادة نسبة الرسوم الجمركية على الـــواردات بما في ذلك ضريبة المشتريات بنسبة ٥٪ .

٣ ــ وضع قيود على استهلاك البترول والوقود والكهرباء . علاوة على منع السيارات من السير يوما في الاسبوع .

٤ ــ تحويل مخصصات الانعاش الاجتماعى والتعليم والتطوير الاقتصادى الى ميزانية الحرب .

٥ ــ الغاء بند الاعانات ومبالغ الدعم التى كانت تقدمها الحكومة للســلع الاساسية كالارز واللحوم .

٦ ــ رفع اسعار بعض السلع كاللحوم والاسمنت والكهرباء .

٧ ــ طرح سندات قرضين للاكتتاب العام احدهما اختيارى والاخـــر اجبارى وقد بلغت قيمة القرض الاختيارى ٦٤٢ مليون ليرة ، كما بلغت قيمة القرض الاجبارى الف مليون ليرة (٢) .

٨ ــ زيادة رســوم التأمين الاجبــارى للســيارات بنسبة ٣٠٪ ورســوم التأمين الشامل الاختيارى بنسبة ١٥٪ .

تلك أهم الاجراءات السريعة التى اتخذتها الحكومة الاسرائيلية فور انــدلاع الحرب ، وحتى تكتمل صورة الاقتصاد الاسرائيلى اثناء الحــرب نذكر الحقائق التالية :

١ ــ ارتفعت اسعار كثير من السلع ومن بينها السلع الاساسية ارتفاعا كبيرا ، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر الاسمنت ٧ ليرات للطن ، زادت تكلفة التدفئة المنزلية بنسبة ٣٠٪ ، ارتفع سعر الكهرباء ٣٠٪ ،

---

(١) راجع المقال الذى نشر بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٣٠ نوفبر ١٩٧٣ بعنوان « تفاصيل الشلل الاقتصادى فى إسرائيل » .

(٢) عزت بدير حجازى « أعباء استمرار القتال على الاقتصاد الإسرائيلى » مجلة المال والتجارة ، العدد ٥٨ ، فبراير ١٩٧٤ ، القاهرة ، ص ٢٠-٢١ .

ارتفع سعر الثلاجات بين ١٥٠ و ٢٠٠ ليرة والغسالات بين ١٥٠ و ٢٠٠ ليرة ، واجهزة التليفزيون حوالى ١٠٠ ليرة ، .. الخ

٢ ـ اصيب الجهاز المصرفي باضطراب شديد نتيجة للنقص الكبير في الدخول الجارية والزيادة الملحوظة في اصدار الشيكات والسندات التى لا غطاء لها مما ادى الى تكالب القطاعات الانتاجية المختلفة على الضغط على البنوك للحصول على السيولة النقدية التى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها نقدا . فالمصانع لم تكن مضطرة فقط لتنفيذ التزاماتها الجارية تجاه الموردين والسلطات الضريبية ، وانما كانت مضطرة كذلك في حالات عديدة الى الاستجابة لطلبات المستوردين بالدفع نقدا مقابل المواد الخام التى يزودون بها .

٣ ـ واجه قطاع النقل اضطرابا شديدا نتيجة سحب عدد كبير من سيارات النقل وتوجيهها الى الاعمال العسكرية . وتقدر سيارات النقل التى تم سحبها بنسبة ٨٠٪ من اجمالى سيارات النقل فى اسرائيل . وقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية ازاء ذلك الى شراء ٢٥٠٠ سيارة نقل من الولايات المتحدة واوربا ، يقدر ثمنها بحوالى ٢٥٠ مليون ليرة اسرائيلية ، وعلى الرغم من ذلك فقد ذكرت جريدة داڤار الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر ١٩٧٣ ان هذا العدد من سيارات النقل لن يكفى حاجات الجيش والنقل المدنى ، وان هناك ضرورة لوضع برنامج طوارىء لاستعمال وسائل النقل في الدولة .

ثانيا ـ الاجراءات الاخرى من نوفمبر ١٩٧٣ حتى سبتمبر ١٩٧٧

يمكن تقسيم هذه الاجراءات الى عدة مجموعات كما يلى :

المجموعة الاولى : تتضمن الاجراءات التالية (١) .

١ ـ خفض الميزانية بمقدار مليارى دولار على ان يقتطع هذا المبلغ من ميزانية التنمية والاسكان ، وانفاق هذا المبلغ لتقوية جهاز الامن الداخلى .

---

(١) دكتور محمد أحمد صقر ، دراسات فى الاقتصاد الإسرائيل ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٥-١٠٦ .

٢ ـ الحد من انشاء مساكن بحيث يحظر بناء المساكن الكبيرة والترفيه لمدة عام كامل وعدم السماح بانشاء مبان عالية قبل انقضاء ستة اشهر .

٣ ـ تحسين طرق الجباية . ومنع التهرب بالنسبة لضريبة الدخل . وفرض ضريبة ملكية للعقارات بنسبة ٥٪ وزيادة رسوم الاستيراد بنسبة ١٠٪ .

٤ ـ اصدار قرض حرب جديد ، وتحويل قرض الحرب الاختيارى الى قرض اجبارى بنسبة ٣٪ من الدخل . ويسرى على الاشخاص المعفيين من ضريبة الدخل .

المجموعة الثانية : وتتضمن الاجراءات التالية التى تم اتخاذها في العاشر من نوفمبر ١٩٧٤ (١) .

١ ـ تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٤٣٪ وبذلك اصبح الدولار الامريكى يساوى ٦ ليرات اسرائيلية بعد ان كان يساوى ٤٫٢ ليرة .

٢ ـ زيادة معدل ضريبة الارباح الراسمالية الى ٥٠٪ بدلا من ٤٠٪ وزيادة رسوم المواصلات العامة بنسبة ٤٠٪ وزيادة الضريبة الخاصة المفروضة على البنوك وشركات التامين الى ٥٪ بدلا من ٣٫٥٪ وزيادة الضريبة المفروضة على تذاكر السفر للخارج الى ١٥٪ بدلا من ١٠٪ .

٣ ـ حظر استيراد ثلاثين سلعة كمالية (السيارات ، الادوات الكهربائية ، .. الخ) لمدة ستة اشهر ، على ان يعاد النظر في هذا القرار بعد انتهاء الفترة المشار اليها .

٤ ـ تخفيض المساعدات التى تقدمها الحكومة لفروع الاقتصاد المختلفة ومن بينها مساعدات تقدمها الحكومة للسلع الاساسية ، بمقدار ٢ مليار ليرة .

٥ ـ تجميد الاجور خلال ستة اشهر من اول يناير حتى نهاية يونيو

---

(١) يوسف شبل : « الاقتصاد الإسرائيل فى عشر سنوات » مجلة شئون فلسطينية ، العدد ٤١-٤٢ ، فبراير ١٩٧٥ ، ص ١ .

١٩٧٥ ، على ان يعاد النظر في هذا القرار بعد انتهاء الفترة المشار اليها .

٦ ـ تخفيض ميزانية الدولة للعام المالى الجارى (١٩٧٤) بمقدار مليار ليرة ، تمهيدا لتخفيض ميزانية العام القادم (١٩٧٥)

٧ ـ الاستمرار في تجميد الائتمان المصرفي ثلاثة اشهر اخرى

٨ ـ استمرار الحكومة في تجميد مشروعات الاسكان لمدة عام كامل

٩ ـ رفع التعريفة الجمركية بمقدار ١٥٠٪ على جميع السلع المستوردة، وكذلك زيادة التعريفة على الاغذية بمقدار ١٠٠٪

وبالاضافة الى هذه الاجراءات ، فقد لجأت الحكومة الاسرائيلية الى تخفيض قيمة الليرة ثلاث مرات في يونيو (١) واغسطس وسبتمبر ١٩٧٥، بنسبة ٢ ٪ في كل مرة (٢)

المجموعة الثالثة : وتتضمن الاجراءات التالية التى تم اتخاذها في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ :

١ ـ تخفيض قيمة الليرة بنسبة ١٠٪

٢ ـ رفع سعر الوقود بنسبة ٢١٪ وقد ادى ذلك بالتالى الى ارتفاع سعر الكهرباء والماء ، رفع سعر البنزين بمقدار ٦٠ اجورة (٣) للتر الواحد ، رفع سعر الغاز للاستهلاك المنزلى بمقدار ست ليرات لاسطوانة الغاز التى تزن ١٢ كيلوجراما ، رفع سعر اللتر من النفط بمقدار ٢٥ أجورة ، وسعر اللتر من السولار بمقدار ٢١ أجورة ، كما ارتفعت اسعار بعض السلع الاخرى بنسب متفاوته .

٣ ـ رفع ضريبة الخدمات المفروضة على البنوك من ٥٪ الى ٧٫٥٪

---

(١) Financial Times, 19. 6. 1975.

(٢) فى خلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى اكتوبر ١٩٧٣ (قبل الحرب) قامت إسرائيل بتخفيض قيمة الليرة سبع مرات راجع :
N. HALAVI : The Economic Development of Israel, Praeger, London, p. 286

(٣) الليرة الإسرائيلية ١٠٠ أجورة .

وبالاضافة الى ذلك فقد لجأت الحكومة الاسرائيلية خلال ديسمبر ١٩٧٥ الى تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ١٠٪ ، ويعتبر هذا التخفيض السادس لقيمة الليرة الاسرائيلية منذ حرب اكتوبر بحيث اصبحت قيمة الدولار تعادل حوالى تسع ليرات اسرائيلية .

اذا كانت هذه هى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الاسرائيلية خلال الاربعة اعوام الماضية للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية لحرب اكتوبر ، ان تلجأ الحكومة الى عدد آخر من الاجراءات خلال السنتين القادمتين حيث انه من المقدر ان يستمر تأثير حرب اكتوبر على الاقتصاد الاسرائيلى حتى نهاية السبعينات .

الفصـــــل الـرابع

مدى فعالية الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الاسرائيلية

رأينا في الفصل السابق ان الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت العديد من الاجراءات في محاولة لعلاج الآثار الخطيرة لحرب اكتوبر على الاقتصاد الاسرائيلى . واليوم وبعد مضي اربعة اعوام على هذه الحرب نتساءل عن مدى فعالية ومدى نجاح هذه الاجراءات في تحقيق اهدافها .

الواقع ـ كما تدل على ذلك الاحصاءات ـ ان الاجراءات المختلفة التى لجأت اليها الحكومة الاسرائيلية طوال الاربعة اعوام الماضية رغم تعددها وصرامتها ـ لم تنجح في التغلب على المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى ولا سيما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ويرجع ذلك في اعتقادنا الى ان هذه الاجراءات لم تصل الى جذور المشكلة التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى وهى تضخم النفقات العسكرية .

ويكفى ان نطلع على ارقام الجدول التالى لنتبين مدى الاعباء التى يتحملها الاقتصاد الاسرائيلى بسبب تضخم النفقات العسكرية (١)

---

(١) حسين أبو النمل : بحوث فى الاقتصاد الإسرائيلى ، مطبوعات مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ١١١ .
السيد عليوه « الاقتصاد الإسرائيلى بعد عامين من حرب ٦ أكتوبر » الأهرام الاقتصادى العدد ٤٨٣ بتاريخ أول اكتوبر ١٩٧٥ ، القاهرة ، ص ١٠–١٣

الارقـــام بالمليـــون ليرة

السنة	موازنة الدفاع المقررة	موازنة الدفاع الفعلية	الموازنة العامة	النسبة المئوية لموازنة الدفاع
٦٧–١٩٦٦	٩٨٤	٩٨٤	٥٠٨٥,١	٪١٩,٥
٦٨–١٩٦٧	٩٨٤	١٣٨٤	٧٠٩٨,٩	٪١٠,٥
٦٩–١٩٦٨	١٤٠٧	١٩٠٧	٧٤٧٤,٤	٪٢٥,٥
٧٠–١٩٦٩	٢٤٩٠	٢٩٨٠	٩٠٣١,٥	٪٢٣
٧١–١٩٧٠	٣٧٦٢,٤	٤٨٢١,١	١١٢٣٤,٨	٪٤٢,٩
٧٢–١٩٧١	٥١٩٣,٤	٥٥٤٦,٦	١٦٤١٨	٪٢٣,٩
٧٣–١٩٧٢	٥٢٣٨,٤	٥٤٥٨,٩	١٩٩٦٦.٣	٪٢٧,٣
٧٤–١٩٧٣	٦٠٦٥,٤	١٦٥٠٠	٣٢٣٤١	٪٥١
٧٥–١٩٧٤	١٤٥٠٠	١٤٥٠٠	٣٥٣٥٠	٪٤١
٧٦–١٩٧٥	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٥٦٣٠٠	٪٤٠

ولا شك ان تزايد الواردات من الاسلحة ومعدات القتال هو السبب الرئيسي في تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، ففي عام ١٩٧٢ لم تتعد قيمة الواردات المعلنة من الاسلحة والمعدات والمواد الاولية اللازمة للانتاج الحربي ٨ر٠ مليار دولار بينما قفزت قيمة الواردات العسكرية عام ١٩٧٤ لتصل الى ٤ر٢ مليار دولار . اى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه ١٩٧٢ .

وفيما يلى بعض المؤشرات التى توضح بجلاء فشل الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لعلاج الآثار الاقتصادية لحرب اكتوبر .

اولا ــ ايرادات الدولة :

على الرغم من فرض ضرائب جديدة ورفع اسعار بعض الضرائب القائمة فان هذه الاجراءات لم تنجح في زيادة ايرادات الدولة بالقدر الكافى وطبقا لما كان متوقعا . ففى خلال الفترة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٧٤ ، تزايدت النفقات الحكومية حوالى ٣٠ مرة ، بينما انخفض نصيب الايرادات المحلية من الضرائب والرسوم من ٢ر٦٤٪ عام ١٩٥٩ الى ٣ر٤٦٪ عام ١٩٧٢ والى اقل من ٤٠٪ من مجموع النفقات الحكومية ويرجع ذلك ــ في اعتقادنا ــ الى ان معدلات الضرائب في اسرائيل ــ والتى تعتبر من اعلى معدلات الضرائب في العالم ــ قد وصلت الى ما يسمى الحد الاقصي للطاقة

الضريبية ، وهذا يعنى انه اذا لجأت الحكومة الى فرض ضرائب جديدة او رفع اسعار الضرائب القائمة فان ذلك قد لا يؤدى الى اى زيادة في حصيلة الدولة من الضرائب .

ثانيا ـ ميزان المدفوعات :

على الرغم من الاجراءات العديدة التى اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات حتى يمكن تقليل العجز في ميزان المدفوعات . وعلى الرغم من الهبات والمساعدات الضخمة التى تلقتها اسرائيل من الخارج وبصفة خاصة من الولايات المتحدة (١) ، وعلى الرغم من التبرعات الهائلة التى جمعتها اسرائيل من يهود العالم (٢) فان العجز في ميزان المدفوعات لم ينخفض وانما اتجه نحو التزايد حتى بلغ ـ كما سبق ان ذكرنا ـ ٣٫٤ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، وحوالى ٤ مليار دولار عام ١٩٧٥ .

وكان طبيعى ازاء ذلك ان يتزايد حجم الدين الخارجى . وهذا ما حدث بالفعل حيث ارتفع حجم الدين الخارجى لاسرائيل من حوالى ٥ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى حوالى ٦ مليار دولار عام ١٩٧٤ . وقد وصل حجم هذا الدين الى حوالى ٨ مليار دولار عام ١٩٧٥ ، والى ١١ مليار دولار عام ١٩٧٦ وهذا يعنى ان نصيب الفرد من الدين الخارجى سوف يصل في نهاية العام الحالى (١٩٧٦) الى حوالى ٣٥٠٠ دولار . ولا شك ان اعباء خدمة هذا الدين ستشكل في المستقبل عاملا هاما في زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات .

ثالثا ـ احتياطى العملات الاجنبية :

على الرغم من الاجراءات العديدة التى لجأت اليها اسرائيل ، فقد اتجهت احتياطياتها من العملات الاجنبية نحو التدهور . ففى بداية عام

---

(١) تلقت إسرائيل مساعدات من الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ بلغت قيمتها ٢٫٢ مليار دولار ، بالإضافة إلى ٢٥٠ مليون دولار كمعونة سنوية ، علاوة على قرض البنك الدولى وقيمته ٣٥ مليون دولار .

(٢) بلغت التبرعات التى جمعتها إسرائيل من يهود العالم ١٢٥٠ مليار دولار وذلك حتى نهاية عام ١٩٧٤ .

١٩٧٣ كانت احتياطات اسرائيل من العملات الاجنبية تقدر بحوالى ١٧٠٠ مليون دولار ، انخفضت في نهاية اكتوبر من نفس العام ـ اى بعد ثلاثة اسابيع فقط من بدء القتال ـ الى حوالى ٩٠٠ مليون دولار .

رابعا ـ عدم جدوى تخفيض قيمة الليرة :

ان تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية تسع مرات منذ حرب اكتوبر حتى اليوم لم يؤثر تاثيرا واضحا في حل المشاكل التى يواجهها الاقتصاد الاسرائيلى . فعلى الرغم من ان الحكومة الاسرائيلية قد اعلنت عند اجراء التخفيض الخامس (سبتمبر ١٩٧٥) انها تستهدف تقليل الاستهلاك العام بمقدار ٢٠٠٠ مليون ليرة لتقليل العجز المتوقع في الميزانية والذى يقدر بحوالى ٥٠٠٠ مليون ليرة ، كان الاجراء الوحيد والغريب الذى اتخذته الحكومة هو فصل ٥٠٠ من الموظفين العاملين في الاعمال الحكومية . ولم تلمس السبب الحقيقى وراء ارتفاع الاستهلاك العام وهو تضخم النفقات العسكرية .

وبالاضافة الى ما تقدم ، فان اى خفض جديد لقيمة الليرة الاسرائيلية لن يؤدى الى انخفاض كبير في الواردات حيث ان جزءا كبيرا منها يتمثل في الواردات من المواد الغذائية والمواد الاولية اللازمة للصناعة ، علاوة على ان اى خفض سيؤثر حتما على معدل النمو الاقتصادى المحقق واللازم حتى لا تنفجر مشكلة البطالة من جديد بكل ما تحمله من اضطرابات اجتماعية . بل ان تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية سوف يؤدى الى ارتفاع اسعار الواردات التى سبق ان ارتفعت بنسبة ٥٠٪ نتيجة للتخفيضات السابقة . (١)

اما من حيث تاثير تخفيض قيمة الليرة على الصادرات فانه سوف يكون ضعيفا بسبب ارتفاع تكاليف انتاج السلع التصديرية كنتيجة حتمية لارتفاع اسعار الواردات من المواد الاولية التى تدخل كعنصر هام في انتاج هذه السلع التصديرية ، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال نقص القدرة التنافسية للصادرات الاسرائيلية في الاسواق الدولية . وخلاصة القول ان تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية ليس الا علاجا مؤقتا للمشاكل المزمنة التى يعانى منها ميزان المدفوعات الاسرائيلى .

---

(١) سيجبى دولرمانى : « الحلقة الخبيثة التى يدور فيها الاقتصاد الإسرائيلى » جريدة الأهرام القاهرية ، ٢ اكتوبر ١٩٧٥ .

خامسا ـ الافتقار الى مقومات النمو الذاتى :

اصبح الاقتصاد الاسرائيلى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ يفتقر ـ داخليا الى مقومات النمو الذاتى ، كما اصبح يفتقر ايضا الى العوامل الخارجية التى دعمته منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، فاذا كان النمو الذاتى يتطلب ان يكون الاقتصاد قادرا على استيعاب الاستثمارات الجديدة التى تؤدى في النهاية الى زيادة معدل النمو ، فان المؤشرات التى يتم بها تحديد القدرة الاستيعابية للاقتصاد توضح افتقار الاقتصاد الاسرائيلى لتلك القدرة . والمؤشر الاول في هذا الصدد هو التضخم المتزايد الذى بلغ معدله ٥٨٪ عام ١٩٧٤ وهو اعلى معدل في العالم (١) هذا بالاضافة الى عدد آخر من المؤشرات التى سبق الاشارة اليها واهمها العجز في ميزان المدفوعات .

خـــاتمة

يتضح من هذا البحث ان الحروب الثلاثة الاولى التى خاضتها اسرائيل (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧) كانت نعمة على الاقتصاد الاسرائيلى نتيجة للتوسع الاقليمى بما يتضمنه من موارد طبيعية ، ونتيجة لزيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، ونتيجة لزيادة الهجرة مما يؤدى الى زيادة القوة العاملة الماهرة المدربة .

اما حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فانها كانت نقمة على الاقتصاد الاسرائيلى بسبب ضخامة النفقات العسكرية والتعبئة الشاملة لفترة طويلة نسبيا ، ومقاطعة العمال العرب العمل في المؤسسات الاسرائيلية ، وفرض الحصار المصرى ـ العربى على باب المندب ، وفرض الحظر الاقتصادى الشامل من جانب الدول الافريقية ، واسترداد مصر لحقول البترول في سيناء . ونتيجة لهذه العوامل التى تمخضت عنها حرب اكتوبر ، شهد الاقتصاد الاسرائيلى ازمة حادة من اهم معالمها هبوط معدل زيادة الانتاج ، تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، تدهور اوضاع الهجرة ، تعطل صناعة البناء ، انخفاض الدخل من السياحة ، ارتفاع الاسعار بمعدلات رهيبة ، انخفاض معدل تزايد الاستهلاك الخاص .

---

(١) محمد عيسى : « الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية وقضية الحرب والسلام » ، جريدة الأهرام القاهرية ، ٢ مارس ١٩٧٥ .

واذا كانت اسرائيل قد اتخذت خلال الاربعة اعوام الماضية العديد من الاجراءات في محاولة للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية لحرب اكتوبر ، فان هذه الاجراءات لم تفلح ـ في الواقع ـ في تحقيق اهدافها . ويتضح ذلك بجلاء من البيانات والتقارير والاحصاءات الرسمية التي تصدرها اسرائيل ، ومن التصريحات الرسمية للقادة الاسرائيليين انفسهم ويرجع ذلك في اعتقادنا الى ان هذه الاجراءات لم تصل الى السبب الحقيقي للمشاكل التي يواجهها الاقتصاد الاسرائيلي ، ونعني بذلك التضخم الرهيب في النفقات العسكرية التي تهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق الاطماع التوسعية .

وخلاصة القول : ان الدرس الموضوعي الذي ينبغي ان تستخلصه اسرائيل من حرب اكتوبر هو انه لا مكان لاطماعها التوسعية في الارض العربية ، وانه مهما تدججت اسرائيل بالسلاح وتحولت الى ترسانة عسكرية فانها ستظل عاجزة عن ان تفرض ارادتها على الامة العربية . ان الطريق الوحيد امام اسرائيل للخروج من ازمتها الاقتصادية هو ان تعترف بالحقوق العربية المشروعة ، اما اذا تشبثت اسرائيل باحلام التوسع الاستعمارية ، فانها سوف تدفع ثمنا في المرة القادمة اكبر بكثير مما دفعته في حرب اكتوبر .

* * *

قائمة المراجع

أولا – مراجع باللغة العربية

١ – أحمد يوسف القرعى : المقاطعة الافريقية لإسرائيل ، المؤسسة الثقافية العالمية القاهرة ، ١٩٧٤ .

٢ – السيد عليوه : الاقتصاد الإسرائيلى بعد عامين من حرب أكتوبر ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٤٨٣ ، أول اكتوبر ١٩٧٥ ، القاهرة .

٣ – حسين أبو المكارم : بحوث فى الاقتصاد الإسرائيلى ، مطبوعات مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

٤ – سجيى دولزمانى : الحلقة الخبيثة التى يدور فيها الاقتصاد الإسرائيلى ، جريدة الأهرام القاهرية ، ٢ اكتوبر ١٩٧٥ .

٥ – عزت بدير حجازى : أعباء استمرار القتال على الاقتصاد الإسرائيلى ، مجلة المال والتجارة ، العدد ٥٨ ، فبراير ١٩٧٤ ، القاهرة .

٦ – دكتور عمرو محيى الدين : الاقتصاد الإسرائيلى وتحدى الحرب طويلة الأمد ، جريدة الأهرام القاهرية ، ٢١ اكتوبر ١٩٧٣ .

٧ – ليلى كرم الدين : أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلى ، دراسة مبدئية أصدرتها الإدارة العامة للإعلام بجامعة الدول العربية ، تقرير رقم ٥٩ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٣ .

٨ – دكتور محمد احمد صقر : دراسات فى الاقتصاد الإسرائيلى ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٩ – محمد عيسى : الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية وقضية الحرب والسلام ، جريدة الأهرام القاهرية ، ٢ مارس ١٩٧٥ .

١٠ – يوسف شبل : الاقتصاد الإسرائيلى فى عشر سنوات ، شئون فلسطينية ، العدد ٤١–٤٢ ، فبراير ١٩٧٥ .

١١ – دكتور يوسف صايغ : انتزاف إسرائيل نتيجة الصراع العسكرى ، شئون فلسطينية العدد ٤ ، سبتمبر ١٩٧١ ، مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت .

ثانيا — مراجع باللغة الانجليزية

1. Document of International Monetary Fund, SM/74/171
2. Financial Times, 19. 6. 1975.
3. HALAVI (N.) : The Economic Development of Israel, Praeger. London, 1968.
4. Industry and Commerce, Dec. 1973.
5. Israeli Economist; March 1974, November 1974. March-April 1975.
6. Le Monde, 18 October 1973.
7. Newsweek, 15. 11. 1973.
8. Dr. Oweiss (Ibrahim) : The Israeli Economy, a War Economy, George Town University Press, 1974.
9. The Time News Magazine, 1 December 1974.

ملحق إحصائى

جدول رقم (١) أهم المؤشرات الاقتصادية فى إسرائيل

جدول رقم (٢) تطور عدد سكان إسرائيل خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٦

جدول رقم (٣) تطور انخفاض قيمة الليرة الإسرائيلية بالنسبة للدولار الأمريكى

جدول رقم (٤) الميزان التجارى لاسرائيل للفترة ١٩٤٩-١٩٧٥ .

جدول رقم (٥) الموارد المتاحة واستخداماتها فى الاقتصاد الإسرائيلى خلال عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ .

جدول رقم (٦) مقارنة بين أسعار السلع والخدمات قبل تخفيض الليرة الإسرائيلية فى نوفمبر ١٩٧٤ وبعده .

جدول رقم (٧) تطور الرقم القياسى لأسعار الجملة فى اسرائيل .

جدول رقم (٨) تطور الرقم القياسى لأسعار البيع للمستهلكين وأسعار المواد الغذائية فى اسرائيل .

جدول رقم (٩) تطور البطالة فى اسرائيل خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ .

جدول رقم (١٠) تطور انتاج اسرائيل من البترول والغاز الطبيعى خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ .

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الاقتصادية فى اسرائيل

عدد السكان (نهاية عام ١٩٧٣)	٣,٣٠٢٠٠٠
نسبة الزيادة فى السكان عام ١٩٧٣	٪٣,٣
الهجرة الاجمالية عام ١٩٧٣	٥٥,٠٠٠
الهجرة الصافية عام ١٩٧٣	٣٨,٠٠٠
المساحة الكلية بالكيلو متر المربع	٢٠,٧٧٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى عام ١٩٧٣ بالدولارات	٢٦٧٦
نسبة البطالة إلى قوة العمل المدنية عام ١٩٧٣	٪٢,٧
صافى الواردات بملايين الدولارات عام ١٩٧٥	٣٩٩٤
صافى الصادرات بملايين الدولارات عام ١٩٧٥	١٨٤٣
العجز فى الميزان التجارى بملايين الدولارات عام ١٩٧٥	٢١٥١
اجمالى الناتج القومى بالمليار ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٥	٧٢
الاستهلاك الخاص بالمليار ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٣	٤٤
الاستهلاك العام المدنى بالمليار ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٣	٤,٠
الاستهلاك العام غير المدنى بالمليار ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٣	١٢,٩
اجمالى الاستثمارات بالمليار ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٣	١١,٨
معدل زيادة اجمالى الناتج القومى عام ١٩٧٣	٪٣,٦
معدل زيادة متوسط الاستهلاك الخاص للفرد عام ١٩٧٣	٪٤,٢
معدل زيادة الاستهلاك العام عام ١٩٧٣	٪٥١,١
معدل زيادة اجمالى الاستثمارات عام ١٩٧٣	٪١
معدل زيادة عرض النقود عام ١٩٧٣ (متوسط)	٪٢٥,٤
معدل زيادة الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية عام ١٩٧٣	٪٢٠

Source; Document of International Monetary Fund, S.M./74/171/ pp. 20-21.

الاهرام الاقتصادى ، العدد ٥١١ بتاريخ أول ديسمبر ١٩٧٦ .

8.15 — 9.30 p.m. Evaluation of Rectal bladder for urinary

جدول رقم (٢)

تطور عدد سكان اسرائيل خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٦

السنة	عدد السكان (بالآلاف)
١٩٦٧	٢,٦٨
١٩٦٨	٢,٧٤
١٩٦٩	٢,٨١
١٩٧٠	٢,٩١
١٩٧١	٣,٠٠
١٩٧٢	٣,٠٨
١٩٧٣	٣,٢١
١٩٧٤	٣,٣١
١٩٧٥	٣,٣٩
١٩٧٦	٣,٤٧

Source : Monthly Bulletin of Statistics, U.N. New York July 1977, p. 2.

جدول رقم (٣)

تطور انخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية بالنسبة للدولار الأمريكي

السنة	سعر صرف الدولار بالنسبة الليرة الاسرائيلية
١٩٦٩	٣,٥٠
١٩٧٠	٣,٥٠
١٩٧١	٤,٢٠
١٩٧٢	٤,٢٠
١٩٧٣	٤,٢٠
١٩٧٤	٦,٠٠
١٩٧٥	٧,١٠
١٩٧٦	٨,٩٠
١٩٧٧ (يناير)	٩,٠٧
١٩٧٧ (فبراير)	٩,٢٥
١٩٧٧ (مارس)	٩,٢٩

Source : Monthly Bulletin of Statistics, U.N. New York July 1977, p. 218

جدول ر (٤)

الميزان التجارى لاسرائيل للفترة ١٩٤٩-١٩٧٥ (ملايين الدولارات)

السنة	صافى الواردات	صافى الصادرات	العجز فى الميزان التجارى
١٩٤٩	٢٥١,٩	٢٨,٥	٢٢٣,٤
١٩٥٠	٣٠٠,٣	٣٥,١	٢٦٥,٢
١٩٥١	٣٢٢,٣	٤٣,٥	٢٧٧,٨
١٩٥٥	٣٣٤,٥	٨٩,١	٢٥٤,٤
١٩٥٦	٣٧٥,٦	١٠٦,٥	٢٦٩,١
١٩٥٧	٤٣٢,٨	١٤٠,١	٢٩٢,٧
١٩٥٨	٤٢٠,٩	١٣٩,١	٢٨١,٨
١٩٥٩	٤٢٧,٣	١٧٦,٤	٢٥٠,٩
١٩٦٠	٤٩٥,٦	٢١١,٣	٢٨٤,٣
١٩٦١	٥٨٣,٩	٢٣٩,١	٣٤٤,٨
١٩٦٢	٦٢٦,٢	٢٧١,٤	٣٥٤,٨
١٩٦٣	٦٦٢,٠	٣٣٨,٣	٣٢٣,٧
١٩٦٥	٨١٠,٩	٤٠٦,١	٤٠٤,٩
١٩٦٦	٨١٣,٨	٤٧٦,٩	٣٣٦,٩
١٩٦٧	٧٥٤,١	٥١٧,٢	٢٣٦,٩
١٩٦٨	١٠٦١,٣	٦٠٢,٦	٤٥٩,٧
١٩٦٩	١٣٠٤,٤	٦٨٨,٧	٦١٥,٧
١٩٧٠	١٤٣٣,٥	٧٣٣,٦	٦٩٩,٩
١٩٧١	١٨١١,٦	٩١٥,١	٨٩٦,٥
١٩٧٢	١٩٦٢,٤	١٠٩٩,٨	٨٦١,٨
١٩٧٣	٢٩٤٣,٦	١٣٨١,٥	١٥٦٢,١
١٩٧٤	٤١٩٨,٠	١٧٣٦,٧	٢٤٦١,٣
١٩٧٥	٣٩٩٣,٨	١٨٤٣,٠	٢١٥٠,٨

Source : Statistical Abstract of Israel, Different years.

جدول رقم (٥)

الموارد المتاحة واستخداماتها فى الاقتصاد

الأسرائيل خلال عامى ١٩٧٤—١٩٧٥

	١٩٧٤		١٩٧٥	
	بالمليار ليرة اسرائيلية	النسبة المئوية	بالمليار ليرة اسرائيلية	النسبة المئوية
إجمالى الناتج القومى	٢٥,٨٥٣	٦١,٠٪	٢٥,٩٦٧	٦٠,٠٪
الواردات	١٥,٦٣٥	٣٩,٠٪	١٦,٤٢٢	٤٠,٠٪
إجمالى الموارد	٤١,٤٨٨	١٠٠٪	٤٢,٣٨٩	١٠٠٪
الاستهلاك الخاص	١٥,٢٥٠	٣٤,٠٪	١٥,١٦١	٣٥,٠٪
الاستهلاك العام	١٠,٠٤٥	٢٧,٠٪	١١,١٤٣	٢٨,٠٪
إجمالى الاستثمارات	٨,٣٩٧	١٩,٠٪	٧,٩٧٤	١٨,٠٪
الصادرات	٧,٧٩٦	٢٠,٠٪	٨,١١١	١٩,٠٪
إجمالى الاستخدامات	٤١,٤٨٨	١٠٠٪	٤٢,٣٨٩	١٠٠٪

Source : Bank kLeumi, Economic Review, Annual issue, 1976, Israel, p. 5.

جدول رقم (٦)

مقارنة بين أسعار السلع والخدمات قبل تخفيض الليرة الاسرائيليه في نوفمبر ١٩٧٤ وبعده (السعر بالليرة الاسرائيلية)

السلعة	وحدة البيع	السعر الرسمي قبل ١٠—١١ ١٩٧٤	السعر الرسمي بعد ١٠—١١ ١٩٧٤	نسبة الزيادة
السكر	كيلو جرام	٢,٠٠	٦,٠٠	٢٠٠,٠٠
زيت المطبخ	٢٨٠ جرام	١,٠٥	٢,٠٥	٩٠,٥٠
السمن النباتي	٢٠٠ »	٠,٤٧	١,٠٠	١١٢,٨
اللحم المثلج	كيلوجرام	١٧,٠٠	٢٠,٠٠	١٧,٦
الدجاج	كيلو جرام	٤,٥٠	٥,٠٠	١١,١
الخبز العادي	كيلو جرام	٠,٥٥	١,٠٠	٨١,٨
الخبز الابيض	٧٥٠ جرام	٠,٥٥	٠,٩٥	٧٢,٧
الحليب	لتر	١,٠٠	١,٦٠	٦٠,٠٠
الجبنة الدسمة	٢٥٠ جرام	٠,٨٠	١,٤٠	٧٥,٠٠
الجبنة غير الدسمة	٢٥٠ جرام	٠,٧٠	١,٤٠	٨٥,٧
الزبد	١٠٠ جرام	١,٢	٢,٠٠	٦٦,٧
ابيض	الواحدة	٠,٢٥	٠,٣٨	٥٢,٠٠
النفط الخام	٨٣ لتر	١,٤٠	٢,٣٠	٤٦,٣٠
النفط الخام	٩٤ لتر	١,٧٠	٢,٨٠	٤٦,٧٠
زيت الغاز	لتر	٠,٧٠	٠,٢٥	٧١,٤٠
المازوت	لتر	٠,٥٢	١,٠٤	١٠٠,٠٠
النفط الخام	طن	٢١٠,٠٠	٤٥٠,٠٠	١١٤,٣٠
النفط الخام للصناعة	طن	٢١٠,٠٠	٤٧٥,٠٠	١١٥,٩٠
الغاز للطبخ	اسطوانة	١٨,٠٠	٣٠,٠٠	٦٦,٧٠
الكهرباء للمنزل	كيلووات	١,١٤٨	٠,٢٤٩	٦٧,٦٠
الكهرباء للأغراض التجارية	»	٠,١٨٦	٠,٢٨٦	٥٣,٧٠
الكهرباء للزراعة	»	٠,١١١	٠,٢١١	٩٠,١٠
المياه للاستعمال المنزلي	متر مكعب	٢٠,٧٠	٤٦,٨٠	١٢٦,١٠
المياه للاستعمال الصناعي	»	٢٢,٠٠	٣٩,٦١	٨٠,٠٠
المياه للاستعمال الزراعي	»	١٠,٨٠	٢٥,٦٠	١٣٧,٠٠

المصدر : نشرة الأرض، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، دمشق—العدد٧، ٢١-١٢-٧٤

جدول رقم (٧)
تطور الرقم القياسى لأسعار الجملة فى اسرائيل
١٠٠ = ١٩٧٠

السنة	الرقم القياسى للأسعار
١٩٧١	١٠٩,٢
١٩٧٢	١٢١,٩
١٩٧٣	١٤٥,١
١٩٧٤	٢١٩,٩
١٩٧٥	٣٠٩,٥
١٩٧٦	٤٠٥,١
١٩٧٧	٥٠٨,١

Source : Monthly Bulletin of Statistics, U.N., New York, July 1977, p. 152

ملحوظة : بالنسبة لعام ١٩٧٧ فان الرقم يخص شهر ابريل .

جدول رقم (٨)
تطور الرقم القياسى لأسعار البيع للمستهلكين
وأسعار المواد الغذائية فى إسرائيل
١٠٠ = ١٩٧٠

السنة	اسعار البيع للمستهلكين	اسعار المواد الغذائية
١٩٧١	١١٢,٠	١١٣,٦
١٩٧٢	١٢٦,٤	١٢٣,٤
١٩٧٣	١٥١,٦	١٤٩,٠
١٩٧٤	٢١١,٩	٢١٥,٢
١٩٧٥	٢٩٥,١	٣١٤,٥
١٩٧٦	٣٨٧,٦	٤٠١,٩
١٩٧٧	٤٧٦,٣	٥١٠,٥

Source : Monthly Bulletin of Statistics, U.N., New York, July 1977, p. 182

ملحوظة : بالنسبة لعام ١٩٧٧ فان الرقم يخص شهر ابريل .

جدول رقم (٩)
تطور البطالة فى إسرائيل خلال الفترة
١٩٧٠ — ١٩٧٥

السنة	البطالة (بالآلاف)	النسبة المئوية
١٩٧٠	٣٨,٣	٣,٨ ٪
١٩٧١	٣٥,٧	٣,٥ ٪
١٩٧٢	٢٩,١	٢,٧ ٪
١٩٧٣	٢٩,٥	٢,٦ ٪
١٩٧٤	٣٤,٠	٣,٠ ٪
١٩٧٥	٣٥,٠	٣,١ ٪

Source : Monthly Bulletin of Statistics, U.N., New York, July 1977, p. 18

جدول رقم (١٠)
تطور انتاج إسرائيل من البترول والغاز الطبيعى
خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٦
(متوسط شهرى)

السنة	البترول (الآف الأطنان المترية)	الغاز الطبيعى (الآف الأطنان المترية)
١٩٧٠	٦,٦	١٠٣
١٩٧١	٥,٢	٩٦
١٩٧٢	٣,٩	٩٦
١٩٧٣	٣,٢	٤٢
١٩٧٤	٣,٣	٥١
١٩٧٥	٢,٩	٤٦
١٩٧٦	٣,٦	٤٥

Source : Monthly Bulletin of Statistics, U.N., New York, July 1977, p. 36-38

* * *

اتحاد الاقتصاديين العرب

بغـداد

مجلة الاقتصادى العربى

- يصدر اتحاد الاقتصاديين العرب ببغداد مجلة فصلية تعنى بالشئون الاقتصادية في الوطن العربى ، وتهتم بالتطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العربى ، وتعالج القضايا الاقتصادية المعاصرة بأقلام كبار المتخصصين في هذا المجال

- ترسل المقالات والبحوث باسم نائب رئيس التحرير

العنوان
مبنى جمعية الاقتصاديين
العراقيين ـ مدخل
مدينة المنصور ـ بغداد